أكد دعم خادم الحرمين الشريفين للجهود الأمريكية

سلام الشرق الأوسط: كيري يعود إلى الأراضي المحتلة .. ويتمسك بالمبادرة السعودية

■ معاريف: وزير الخارجية الأمريكي يضغط على نتانياهو بقبول عودة اللاجئين مقابل الاعتراف بيهودية دولته

سعود الفيصل وجون كيري

غزة - «كونا»: عاد وزير الخارجية الامريكي جون كيري فجر الامس الى اسرائيل قادما من المملكة العربية السعودية بعد لقائه العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية العامة امس ان عودة الوزير كيري جاءت بهدف القيام بجولة محادثات اخرى مفترضة مع الإسرائيليين والفلسطينيين وذلك بعد زيارته للعاصمة الاردنية عمان والمملكة العربية السعودية.

واضافت انه لم يحدد بعد اي لقاء بين كيري ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو وفق ما اكدت الاذاعة.

وقال كيري بعد الاجتماع مع العاهل السعودي «ان الملك عبدالله يؤيد بشدة الجهود الامريكية لتحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني» مؤكدا ان مبادرة السلام السعودية تشكل جزءا من اتفاقية الاطار التي يسعى الى اعتمادها والتي ستطرح على الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

وقبل مغادرته اسرائيل صباح امس الاول متوجها الى الاردن والسعودية تعهد كيري بتقديم خطة «اتفاق الاطار» التي وصفها ب «العادلة والمتوازنة» وذلك بعد اعلانه ان تقدما احرز في المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وتشمل خطة «اتفاق الاطار» تحديد الخطوط العريضة لتسوية نهائية للنزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين تتناول كافة القضايا المتعلقة بالحدود والامن والقدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين.

ولم يكشف كيري رسميا اي تفاصيل مما طرحه من افكار وان تردد انه عرض اقتراحات امنية تتعلق بغور الاردن رفضتها اسرائيل.

واعلن وزير الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلي يوفال شتاينتز امس الاول ان «كل الذين يقترحون حلا يقضي بنشر قوة دولية او رجال شرطة فلسطينية او وسائل تقنية لا يفقهون شيئا عما يدور في الشرق الاوسط».

وبدا واضحا ان شتاينتز كان يشير الى اقتراح امريكي جرى بحثه يقضي بنشر انظمة متطورة للدفاع والمراقبة في منطقة غور الاردن على طول الحدود بين الضفة الغربية والاردن حال انسحاب اسرائيل من هناك.

وكشفت صحيفة معاريف الاسرائيلية امس ضغوطا مارسها كيري على نتنياهو لقبول عودة لاجئين فلسطينيين الى اسرائيل مقابل موافقة فلسطينية على الاعتراف بيهودية الدولة وهو العرض الذي اعلن وزراء اسرائيليون رفضهم له.

ووفق الصحيفة فان هناك توقعات في اسرائيل بان يعمل الوزير كيري على الاستجابة لطلبها بتمديد فترة المفاوضات المحددة نهايتها في شهر ابريل القادم لعام آخر مقابل وقف البناء في المستوطنات.

تفجير يستهدف أنبوباً للنفط في محافظة حضرموت

اليمن: عشرات القتلى بتجدد المعارك بين الحوثيين ومسلحي القبائل

صنعاء - «وكالات»: قتل نحو عشرين من رجال الحوثيين في معارك منفصلة مع السلفيين ومسلحي القبائل بشمالي اليمن، بينما فجّر مسلحون قبليون أنبوبا للنفط في محافظة حضرموت بجنوبي شرقي البلاد، مما أدى إلى توقف الإنتاج. وسقط القتلى الحوثيون في المعارك التي دارت في الجوف وعمران بشمالي البلاد، وأوقعت أيضا ثلاثة قتلى من مسلحي القبائل. ودارت أعنف المعارك في أرحب وأدت لسقوط عشرة قتلى من الحوثيين، لدى محاولتهم السيطرة على الطريق المؤدية لصنعاء، بعد محاصرة معسكر لحرس الحدود قرب الحدود مع السعودية.

وذكر شهود عيان أن الحوثيين سيطروا على مواقع انسحب منها السلفيون المتحالفون مع مسلحي القبائل في منطقة كتف بشمال مدينة صعدة، وقاموا بتدمير مدرسة دينية وعشرين منزلا.

وخاض الحوثيون ست حروب مع الجيش اليمني منذ 2004 إلا أنهم يشاركون حاليا في العملية السياسية الانتقالية. وطفت هذه الاشتباكات مجددا على السطح، رغم الجهود التي تبذلها لجنة رئاسية مكلفة بإنهاء التوتر وتنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار ونشر قوات عسكرية بمناطق النزاع. من جانب آخر قالت مصادر أمنية إن مسلحين ينتمون إلى تحالف قبائل حضرموت فجروا مساء أمس الأول أنبوب النفط الممتد من قطاع المسيلة النفطي إلى ميناء الضبة في بلدة الشحر المطلة على خليج عدن.

وذكر شهود عيان أنهم شاهدوا ألسنة اللهب تتصاعد من الأنبوب، وتسبب التفجير في توقف عمليات الضخ من الأنبوب القادر على نقل أكثر من 120 ألف برميل يوميا. وسبق أن تعرض هذا الأنبوب لهجمات عدة كان آخرها في 28 ديسمبر.

وتتعرض أنابيب النفط والغاز في اليمن لهجمات باستمرار، وفي أغلب الحالات تشن هذه الهجمات مجموعات قبلية تريد الضغط على الحكومة في ملفات قانونية أو للحصول على عائدات مادية.

وتراجع إنتاج النفط بشكل كبير في البلاد بسبب الوضع الأمني وسوء صيانة البنى التحتية وتراجع الاستثمارات في التنقيب. وقدّر إنتاج اليمن من النفط في 2011 بـ170 ألف برميل يوميا مقارنة بـ440 ألف برميل في 2001.

وقال وزير النفط اليمني أحمد دارس الشهر الماضي إن الاعتداءات تسببت بخسائر لقطاع النفط بقيمة 4.75 مليارات دولار بين مارس 2011 ومارس 2013.

ليبيا: قتيل في بنغازي.. وإطلاق نار على البرلمان يعلق جلساته

طرابلس - «وكالات»: قتل شخص وجرح آخر إثر انفجار أمام محكمة في بنغازي شرق ليبيا، بينما تسبب إطلاق نار أمام مقر البرلمان بالعاصمة طرابلس في تعليق جلساته وإخلاء أعضائه بشكل عاجل.

وأفاد مراسلون أن انفجار حقيبة أمام مدخل محكمة جنوب بنغازي أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر، كما أدى إلى تحطيم زجاج واجهة المحكمة والمباني المحيطة بها.

وتشهد مدينة بنغازي منذ أكثر من عام تفجيرات استهدفت مباني حكومية وقضائية إضافة إلى عمليات اغتيال استهدفت ضباطا في الجيش والأمن.

من جانب آخر، اضطر البرلمان مساء أمس الأول إلى رفع جلسته وإخلاء أعضائه بشكل عاجل بعد إطلاق نار خارج مقره.

ونقلت يونايتد برس إنترناشونال عن مصدر بالبرلمان قوله إن مجموعة مسلحة من مدينة الزاوية أطلقت النار أمام مقر البرلمان احتجاجا على خطف مدير أمن مدينتهم المقدم علي اللافي، وأوضح أن المسلحين غادروا المقر فور الإفراج عن اللافي الذي لم تعرف الجهة المسلحة التي قامت باختطافه.

وكان أعضاء البرلمان يعقدون جلسة مسائية لمناقشة جدول أعمالهم بعد أن قرروا تأجيل مناقشة المذكرة التي تقدم بها سبعون عضوا للمطالبة بسحب الثقة من رئيس الحكومة علي زيدان إلى جلسة يوم غد الثلاثاء.

باكستان: القضاء يعفي مشرف من حضور جلسة الاستماع

اسلام اباد - «كونا»: قررت محكمة خاصة تنظر قضية اتهام بالخيانة العظمة ضد الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف اعفاءه من حضور جلسة الاستماع امس بسبب حالته الصحية.

وأمرت المحكمة هيئة الدفاع عن مشرف بتقديم التقارير الطبية حول الحالة الصحية للرئيس السابق في الجلسة المقبلة.

وقال احمد رضا كاسوري محامي مشرف في تصريح صحافي ان «الجميع على علم بمرض مشرف والعالم كله يعلم انه في وحدة الرعاية الفائقة بالمستشفى والمحكمة تعلم هذا أيضا».

وكان مشرف «70 عاما» أدخل معهد القوات المسلحة لأمراض القلب في مدينة «روالبندي» شرقي باكستان يوم الخميس الماضي بعد تعرضه لمضاعفات صحية اثناء نقله الى المحكمة للمثول امامها في قضية اتهامه بالخيانة على خلفية فرضه حالة الطوارئ في البلاد في نوفمبر 2007.

واقامت الحكومة الحالية خمس قضايا ضد مشرف وطالبت السلطات القضائية بتطبيق عقوبة الإعدام على الحاكم العسكري السابق أو السجن مدى الحياة.

الطرفان المتحاربان يؤكدان عزمهما التصعيد العسكري

جوبا: البشير يدخل على خط الوساطة بعد تعثر المفاوضات في أديس أبابا

عمر البشير وسلفاكير

جوبا - «وكالات»: وصل الرئيس السوداني عمر البشير إلى جوبا امس في زيارة لجنوب السودان يلتقي فيها الرئيس سلفاكير ميارديت لبحث الأزمة الحالية هناك، وذلك بعد فشل مفاوضات السلام المنعقدة باديس ابابا بين وفدين، أحدهما يمثل سلفاكير والآخر يمثل نائبه السابق رياك مشار الذي تتهمه جوبا بتدبير محاولة انقلابية فاشلة، إذ لم يتم التوصل لاتفاق بين الطرفين. وقال مراسلون إن البشير وصل وبرفقته وفد على مستوى عال يضم عددا من المسؤولين عن الدفاع والأمن والنفط، وإنه بدأ اجتماعا مغلقا فور وصوله مع سلفاكير للتباحث بشأن الوضع وتعقيداته. وتأتي زيارة البشير في إطار جهود السودان لاحتواء الأزمة وتقديم وساطة بين الطرفين. ونقل عن وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عثمان قوله إن الخرطوم «أكثر الجهات تأهيلا للمساهمة في التوصل لحل الأزمة نظرا لمعرفتها الجيدة بالوضع بجنوب السودان وعلاقاتها الجيدة بكل الأطراف».

وقال الوزير السوداني أن البشير ربما لا يقدم مبادرة بعينها بسبب المفاوضات الجارية في أديس أبابا، لكنه ربما يبحث مقترحات مع سلفاكير بشأن أقصر الطرق لوقف إطلاق النار ونجاح المفاوضات، كما أن هذه الزيارة ستمكن البشير من الوقوف على الأوضاع بجنوب السودان، ووضع تصور لما يمكن أن يلعبه من دور.

وفي الوقت الذي يبذل فيه الوسطاء بالعاصمة الإثيوبية جهودا للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع استمر الطرفان في الإعلان عن عزمهما تصعيد عملياتهما العسكرية.

واستمرت العمليات العسكرية على نطاق واسع، وشهدت العاصمة جوبا تبادلا لإطلاق النار والمزيد من نزوح السكان منها باتجاه أوغندا جنوبا، كما تواصلت الاشتباكات بولايتي الوحدة وجونقلي شمالا.

وقال المتحدث باسم القوات الحكومية فيليب أقوير إنها تتقدم نحو عاصمتي ولايتي الوحدة وأعالي النيل شمالا، إضافة إلى بور عاصمة ولاية جونقلي شمال جوبا.

من جهته، قال مشار إن قواته أصبحت على تخوم العاصمة جوبا نفسها وأن هدفها المقبل هو الهجوم عليها، وقد أكد ذلك المتحدث باسم القوات غير الحكومية موسس رواي، مشيرا إلى أن قواته لديها زمام المبادرة ورفض الإفصاح عن وقت هجومها المتوقع على جوبا.

وفي أديس أبابا كان قد تردد أن اتفاقا بشأن جدولة قضايا التفاوض قد تم التوصل إليه رغم التعثر في انطلاق الحوار المباشر بسبب تشبث كل طرف بمواقفه، ومن أبرزها إصرار وفد مشار على رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين كمدخل لمناقشة مسألة وقف إطلاق النار.

وقال مبعوث النرويج إلى مباحثات السلام في دولة جنوب السودان يان بروتك إن طرفي الصراع وافقا على الإطار العام، وأضاف بروتك أن المباحثات بين طرفي النزاع ستتناول وقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين السياسيين وحل جميع القضايا العالقة.

وكان مشار قال في مقابلة مع الجزيرة إن الخلافات مع حكومة سلفاكير تتمثل في منظومة الحكم بجنوب السودان، وبشأن منظومة الحركة الشعبية لتحرير السودان «الحزب الحاكم» الذي ينتمي إليه. ونفى أن يكون الخلاف عرقيا بدليل أن اثنين فقط من المعتقلين هم من قبيلة النوير التي ينحدر منها، في حين يتوزع باقي المعتقلين على ولايات أخرى.

التكفير والتحريض على العنف محظوران في المشروع الجديد

تونس: تهديدات بالقتل تعرقل تصويت «التأسيسي» على الدستور

المجلس التأسيسي

تونس - «وكالات»: عرقلت تهديدات بالقتل تلقاها نواب علمانيون في تونس يوم الأحد تصويت المجلس التأسيسي على مشروع الدستور الجديد مما يبرز التوتر تجاه دور الاسلام وانتقال البلاد إلى الديمقراطية بعد ثلاث سنوات من الثورة.

وبدأ المجلس الأسبوع الماضي التصويت على مسودة دستور جديد يستهدف إعادة الديمقراطية إلى مسارها بعد فترة من الجمود بين الحكام الإسلاميين والأحزاب العلمانية منذ سقوط الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي عام 2011.

وإقرار الدستور خطوة مهمة قبل تولي حكومة مؤقتة السلطة لانهاء أزمة بين الإسلاميين والأحزاب العلمانية والاستعداد لانتخابات جديدة في وقت لاحق العام الحالي.

ووافق أعضاء المجلس على عدة مواد من مشروع الدستور الجديد لكن مسؤولين قالوا يوم الأحد إن المنجي الرحوي وهو عضو بحزب يساري معارض واثنين آخرين من أعضاء المعارضة العلمانية تلقوا تهديدات بالقتل مجهولة المصدر.

وهيمن على النقاش في المجلس التأسيسي يوم الأحد بحث تهديدات القتل مما أدى إلى تعليق النقاش المقرر والتصويت على مسودة الدستور وخرجت عائلة الرحوي.

وعدد من المنتمين الى حزبه بالخروج الليلة قبل الماضية في مظاهرة احتجاجية أمام مقر المجلس التأسيسي محملين حركة النهضة المسؤولية في حالة تعرض الرحوي لأي مكروه.

ومنذ انتفاضة 2011 اتسع نطاق الانقسامات بين الإسلاميين والأحزاب العلمانية بشأن دور الدين في البلاد خاصة بعد اغتيال اثنين من السياسيين العلمانيين على ايدي متشددين إسلاميين.

وقالت وزارة الداخلية انه بناء على المعلومات التي وصلتها فإن المنجي الرحوي العضو بالمجلس التأسيسي واثنين اخرين مهددون بالتعرض لاعتداء وأن الوزارة اتخذت خطوات لحمايتهم وفتحت تحقيقا في الواقعة.

وقالت ريم محجوب وهي عضو معارض بالمجلس لرويترز إن الشرطة وصلت في وقت مبكر صباح يوم الاحد إلى منزل الرحوي لتحذيره من تهديد للمتشددين دون اعطاء اي تفاصيل اخرى.

وقال اعضاء بالمعارضة إن التهديدات جاءت بعد تصريحات حبيب اللوز وهو متشدد من حزب النهضة الإسلامي الحاكم للصحفيين يوم السبت بأن الرحوي يعتبر عدوا للإسلام يريد حذف كل ما يشير إلى الإسلام من الدستور.

وقال نواب من حزب النهضة ان اللوز الذي اعتذر يوم الأحد عن تلك التصريحات كان يعبر فحسب عن ارائه الشخصية التي لا تعكس موقف الحزب.

وكان الاتهام الذي وجهه اللوز للرحوي ب«معاداة الإسلام» أثار موجة عارمة من الادانة بمن في ذلك رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر وبعض النواب من حركة النهضة نفسها.

وبدأت صياغة دستور جديد لتونس قبل عامين لكن إقراره تأجل بسبب خلافات حول دور الإسلام في السياسة ونتيجة اتساع الانقسامات بين النهضة وخصومها العلمانيين.

وينظر إلى خطوات تونس نحو الديمقراطية على انها نموذج لدول اخرى في المنطقة منذ الانتفاضات التي اندلعت عام 2011 واطاحت بزعماء مصر وليبيا واليمن وأشعلت فتيل حرب في سوريا.

ووافق حزب النهضة الإسلامي على التخلي عن السلطة بموجب اتفاق يقضي بمشاركة الأحزاب في صياغة الدستور وتحديد موعد للانتخابات واختيار مجلس انتخابي قبل تولي حكومة انتقالية من التكنوقراط مقاليد الأمور في البلاد.

وخلال جلسة مساء امس الاول صادق المجلس الوطني التأسيسي على ادخال تعديل على الفصل السادس من مشروع الدستور الجديد يحجر «التكفير والتحريض على العنف».

وأصبح الفصل السادس في صيغته الجديدة من مشروع الدستور التونسي ينص على أن «الدولة راعية للدين كافلة لحرية المعتقد والضمير والشعائر الدينية حامية للمقدسات ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي ويحجر التكفير والتحريض على العنف».

وكان المجلس التأسيسي التونسي انطلق في وقت سابق في مناقشة فصول مشروع الدستور الجديد قبل المصادقة عليه لاحقا.

وتمكن النواب حتى الان من المصادقة على معظم فصول الباب الاول من مشروع الدستور قبل الانتقال الى مناقشة البنود المختلفة والمصادقة عليها في قراءة أولى.

في ظل مقاطعة المعارضة وخلال عملية تصويت تخللتها أعمال عنف

بنغلاديش: الحزب الحاكم يعلن اكتساحه لـ «البرلمانية»

داكا - «وكالات»: أظهرت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في بنغلاديش فوز حزب رابطة عوامي الحاكم بغالبية المقاعد في البرلمان، في حين قتل ما لا يقل عن 11 شخصا في أعمال عنف متصلة بهذه الانتخابات، التي قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية.

وحصل حزب رابطة عوامي على 105 مقاعد بالإضافة إلى 127 أخرى بالتزكية، في حين نال حزب «جاتيا» 13 مقعدا وحزب العمال أربعة مقاعد، وحزب «جا سا دي» مقعدين، في حين نال حزبان آخران مقعدا واحد لكل منهما، وفاز 13 مرشحا مستقلا.

وكان التصويت توقف في نحو أربعمائة مركز اقتراع وقتل أكثر من مائة شخص خلال فترة الاستعداد للانتخابات، معظمهم في مناطق ريفية، كما أدى الخوف من وقوع أعمال عنف إلى إحجام ناخبين كثيرين عن الإدلاء بأصواتهم.

وأجريت الانتخابات على نصف مقاعد البرلمان البالغ عددها ثلاثمائة وقاطعها حزب بنغلاديش القومي وعشرون حزبا آخر، وأصرت الحكومة على إجرائها رغم حالة الاضطراب في هذا البلد الذي يقارب عدد سكانه 160 مليونا.

وكانت أحزاب المعارضة الرئيسية قد دعت إلى إلغاء الانتخابات وتشكيل حكومة محايدة، كما دعت إلى إضراب عام جديد لمدة يومين. وقال عثمان فاروق -مستشار زعيمة حزب بنغلاديش القومي المعارض خالدة ضياء- إن على الحكومة إلغاء الانتخابات والتنحي على الفور. وأضاف أن الإضراب الذي دعا له الحزب وأحزاب أخرى متحالفة معه بدأ صباح الامس ويستمر يومين، وتابع أن الإضراب سيشمل غلق الطرق وخطوط السكك الحديدية والممرات المائية والاتصالات. في المقابل، قال القيادي في حزب «رابطة عوامي» طفيل أحمد إن مشاركة الناس في هذه الانتخابات في ظل «التهديدات» يعد «انتصارا للديمقراطية». وبرر الحزب الحاكم رفضه تشكيل حكومة محايدة بأن نظام الحكومة المؤقتة فشل في الماضي.

وامتنعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الكومنولث عن إرسال مراقبين إلى بنغلاديش، معتبرة أن شروط الانتخابات النزيهة ليست متوفرة.

يشار إلى أن حزب عوامي الحاكم وحزب بنغلاديش القومي خصمان لدودان، وتناوبت رئيستا الحزبين حسينة واجد وخالدة ضياء على رئاسة الوزراء خلال العقدين الماضيين.

ويعني الفوز الذي حققه حزب رابطة عوامي أن عدد نوابه بات 232 وبالتالي هو الذي سيشكل الحكومة المقبلة بغالبية مطلقة. ورافقت عملية التصويت أعمال عنف واسعة قتل خلالها ما لا يقل عن 11 شخصا، حيث أطلقت الشرطة النار لمنع محتجين من الاستيلاء على مركز اقتراع في مقاطعة رانغبور الشمالية، وقتلت شخصين، كما لقي شخصان آخران مصرعهما عندما أطلقت الشرطة النار على أكثر من عشرين محتجا في مقاطعة نلفاماري المجاورة.

وأشعل ناشطون النار في أكثر من مائة مركز انتخابي. كما نظم المعارضون إضرابات عن العمل، وسدوا شوارع وطرقات في البلاد. وقالت الشرطة إنها اضطرت لإطلاق النار على ناشطين معارضين في ستة حوادث.